

التحديات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على الأمن المجتمعي في الجزائر

New security threats and their repercussions on societal security in Algeria

حنان لبدي^{*1}

¹ جامعة طاهري محمد -بشار(الجزائر) lebdi.hanane@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2023/12/30

تاريخ الاستلام: 2023/06/26

ملخص:

تتلخّص هذه الورقة البحثية، في دراسة أحد أهمّ المتغيّرات الرئيسة في الموضوع الأكثر جدلا، والمتمثّل في الأمن المجتمعي الذي يعدّ أساس ترابط المجتمع، عبر تأكّيده للثوابت اللغوية والدينية، وترسخه للثقافة المتمسكة بالعادات والتقاليد، لاعتبارها أساس تحديد هوية الأفراد والمجتمعات، لكن هذه الهوية أصبحت مستهدفة ومهدّدة بفعل تحديات أمنية جديدة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظّمة، كتهديدات تستهدف الأفراد والمجتمعات وتنعكس سلبا على تجانسهم وترابطهم وعلى قيمهم.

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على الأمن المجتمعي في الجزائر، في ظلّ التهديدات الأمنية العابرة للحدود، عبر فحص أسباب تأثير التهديدات الأمنية على الجزائر، تم فحص أهمّ التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر والقادمة من دول الجوار، والتعرف على مخاطر وتحديات هذه التهديدات على الأمن المجتمعي في الجزائر، لتخلص الدراسة بالتعرّف على استراتيجيات الجزائر لحماية الأمن المجتمعي من تأثير العمليات الإرهابية، ومن موجات الهجرة غير الشرعية، ومن الجريمة المنظّمة القادمة من دول الجوار.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن المجتمعي، التهديدات الأمنية، الهوية الجزائرية.

Summary:

This research is the study of an important and most controversial variable for societal security, which is the basis of community cohesion through the confirmation of linguistic and religious constants and the consolidation of culture and adherence to customs and traditions to be considered as the basis for determining the identity of individuals and communities. But this identity has become targeted and threatened by new security challenges such as terrorism, illegal immigration and organized crime. Has become a threat that targets individuals and communities on their cohesion and values.

* المؤلف المرسل

This article exposes societal security in Algeria within cross-border security threats. examining the most significant security threats facing Algeria from neighbor's countries. And to identify the risks and challenges of these threats to societal security in Algeria. The study concludes by identifying Algeria's strategy for security against waves of illegal immigration and organized crime from neighbor's countries.

Keywords: security, community security, security threats, Algeria identity.

1. مقدمة:

يعدّ الأمن قديم قدم البشريّة وهو أساس بقاء الشّعوب والأمم، هذه المعادلة أصبحت تتخبّط بين تهديدات أمنيّة جديدة متزايدة الخطورة عن سابقتها من التهديدات التقليدية المباشرة، التي كانت واضحة تتمثّل في مواجهات عسكرية مباشرة بين الدّول حيث كانت تستهدف الدّولة، بينما التهديدات الأمنيّة الجديدة أصبحت تتجاوز الدّولة إلى تهديد الفرد والمجتمع، أي أصبحت غير معلومة لا تعرف مستوى معيّن ولا مجالا محدّدا. هذا ما دفع ببروز مفاهيم ودلالات جديدة للأمن، كلّها تفسر واقعا معينا وميدان محدد للأمن، فرضته التّطورات والتّغيرات في هذا المفهوم ومن أهم هذه المفاهيم الأمن المرتبط بالمجتمع.

كما يعدّ الأمن المجتمعي أساس الأمن والأمان داخل المجتمع، عبر حماية اللّغة والقيم الدّينية والهوية الوطنيّة والعادات والتّقاليد، لكن هذا الأمان أصبح مستهدفا من قبل تهديدات أمنيّة، اصطلاح عليها العديد من التّسميات كالتّهديدات الأمنيّة الجديدة، التهديدات العابرة والمتخطية للحدود، تختلف في طبيعتها ومجالاتها ومستوياتها عن التهديدات التقليدية.

أصبح أمن الدّولة مرتبط بأمن دول الجوار، حيث يتّخذ موقع الدّولة ووضع دول الجوار دورا في درجة الأمن والأمان داخل الدّولة، كما أن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي تتشارك حدودا مع الدول المغاربية ودول السّاحل الإفريقي، والتي في مجملها تعاني تهديدات أمنيّة متفاوتة الخطورة كالإرهاب، والهجرة غير الشرّعية، والجريمة المنظّمة،

حيث أصبحت تشكّل تهديدات على الأمن المجتمعي الجزائري؛ لذا تسعى هذه الورقة لمعالجة أحد المواضيع الاجتماعية التي تهتم بالمجتمع، من خلال معرفة العوامل المهدّدة لتواجده وتماسكه، والتي تسمى بالمأزق الأمني المجتمعي، لتهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، وتشخيص مصادرها ومخلفاتها على الأمن المجتمعي في الجزائر. لذا من أجل معالجة علميّة أكاديميّة لهذا الموضوع نطرح الإشكال التالي:

كيف أثّرت التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن المجتمعي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- كلّما كانت هناك تحديات أمنية في إقليم الجوار كلما انعكس بالسلب على سلامة المجتمع.
- كلما ازداد الانفلات الأمني في الدّول المغاربية ودول السّاحل الإفريقي، كلما انعكست سلبا على الأمن المجتمعي في الجزائر.
- كلّما كرسّت الجزائر التّعاون المشترك في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة مع دول الجوار، كلّما تحقّق الأمن المجتمعي في الجزائر.

منهج الدّراسة: اعتمدنا في دراسة موضوع التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن المجتمعي منهج دراسة حالة الجزائر، عبر تجميع المعلومات الخاصّة بالجزائر، ومحاولة تحليلها بدراسة أسباب تأثير التهديدات الأمنية على الجزائر، تم تحليل مظاهر تأثير التهديدات المتمثلة في الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية القادمة من دول الجوار على الأمن المجتمعي في الجزائر، ثم دراسة لأحد أهم الاستراتيجيات الجزائرية لحماية الأمن المجتمعي من التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار.

المقاربة النظرية: اعتمدنا في تفسير الأمن المجتمعي على تصور مدرسة كوبنهاغن من خلال تلخيصها للأمن المجتمعي في الهوية، وعلاقة الدّولة والمجتمع. وتطرقنا كذلك لمقاربة مركب الأمن الإقليمي لتفسير واقع التّرابط بين أمن الدّولة وأمن دول الجوار، حيث ارتبط

موضوع الدراسة بين التهديدات الأمنية الجديدة والأمن المجتمعي، هذا ما دفع بنا التركيز على مقارنة الأمن الإقليمي لاعتبارها أحد المقاربات التي تحقق الأمن المجتمعي.

2. الإطار المفاهيم للدراسة (التهديدات الأمنية الجديدة، الأمن المجتمعي)

1.2. تعريف التهديدات الأمنية الجديدة

نركز في هذا المقام على التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، وقبل البدء في شرحها لا بأس أن نرجع بالتهديدات الأمنية قليلا للوراء لتحدث أولا عن تعريف التهديد الأمني حيث اشتقت كلمة تهديد من الناحية اللغوية من لفظ هدّد ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمان، ويشار إليه باللغة الانجليزية (Threat)، وبالفرنسية (Menace)، ويعبر التهديد بوجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر، من خلال عمل عدائي على شخص معين (بلهوم، 2020: 314). أما تعريف الأمن التي تقابلها باللغة الانجليزية مصطلح (Security) فهي تعني نقيض الخوف، فالأمن كلمة مصدر الفعل أمن أمانا أمانة أي اطمئنان النفس، وسكون القلب وزوال الخوف أي اطمئنان النفس (طشطوش، 2012: 18).

إن مفهوم التهديدات الأمنية لا يوجد له تعريف محدد ودقيق لعدّه من المفاهيم المتطورة والمتغيرة، لدى يمكن أن نفهم معنى التهديد الأمني في سياق تطوره، فالتهديدات الأمنية قبل الحرب الباردة كانت عبارة عن تهديدات عسكرية تستهدف الدول من الخارج، بينما التهديدات الأمنية الجديدة اتسعت دائرتها لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياتها فردي، مجتمعي، وطني، إقليمي،... (بلهول، 2019: 315)، حيث أصبحت القضايا الأمنية تعالج قضايا الأقليات، وقضايا الإرهاب والتنظيمات الإجرامية، وكذلك موضوع الهجرة غير الشرعية، لاسيما بعد تحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، فضلا عن اللعب على أوتار النعرات الذاتية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد (جندي، 2007: 324). وهنا يمكن القول أنّ التهديد

الأمّني تحوّل فيه الصّراع من صراع بين الدّول أثناء الحرب الباردة، إلى صراع داخل الدّول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والّتي انعكس أثره إلى خارج حدود الدّولة، أي تأثيره على امتدادات جغرافية واسعة.

عناصر تحديد التّهديد الأمّني من خلال الإجابة على الأسئلة التّالية:(بلهول، 2020: 315)

- ✓ طبيعة التّهديد: ما هو تصنيفه وما هي أبعاده؟
- ✓ مكان التّهديد: ما هو النطاق الجغرافي لهذا التّهديد؟ وما هي امتداداته؟
- ✓ زمان التّهديد: ما هي تأثيراته الحينية والمستقبلية
- ✓ درجة التّهديد: ما هي قوة التّهديد؟ وما هي خطورته؟
- ✓ تعبئة الموارد: ما هي الإجراءات والتّدابير المناسبة المادية والبشرية والمعنوية لمواجهة هذا التّهديد؟

الجدول رقم (01):الفرق بين الأمن قبل وبعد الحرب الباردة

مظاهر التّهديدات الأمنيّة التّقليدية (الأمن التقليدي)	مظاهر التّهديدات الأمنيّة الجديدة (الأمن الحديث)
• الحرب التّقليدية المواجهات العسكريّة • المباشرة بين الدول • تهديدات مباشرة بين الدول • الدولة المستهدف الرئيسي • الهدف تحقيق أمن الدول	• الهوية، صراعات العرقية، الهجرة غير شرعية . • التّهديدات غير مباشرة • الدولة ليست المستهدف الرئيسي • أصبح الأمن أوسع أمن الأفراد، أمن المجتمع.

المصدر: إعداد الباحثة

2.2.تعريف الأمن المجتمعي

الأمن المجتمعي من أهم المفاهيم المطروحة للنقاش وهو من التّعريف المركبة، لذا وجب تفكيكه إلى الأمن والمجتمع.

الأمن تم تعريفه لغة فيما سبق، أما المجتمع فقد يعرفه توماس اليوت tomas elliot () "بأنه جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى، التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع، وتشمل فكرة المجتمع على الاستمرار والعلاقات الارتباطية المعقدة والتركيب الذي يتضمن ممثلين من الأنماط الإنسانية الأساسية، وعلى الأخص من الرجال والنساء والأطفال، ومن الطبيعي أن يكون هناك عنصر الإقامة في إقليم محد" (الأقداحي، 2018: 13).

التعريف الإصلاحي للأمن المجتمعي:

يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي: "على أنه استقرار في ظل شروط مقبولة للتطور، أنماط تقليدية للغة والثقافة، وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية لمجتمع من المجتمعات" (بوحنية، 2019: 31)

يعني الأمن المجتمعي خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل، أما الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري فيقصد به تحقيق الخصوصيات دون تهميش أو اضطهاد، من خلال تساوي الفرص بين المرأة والرجل، وخلق آليات ضامنة لمنع إقصاء الذات، كذلك محاولة تعزيز المناعة المجتمعية ضد كل حركات إضعاف (حجاج، 2021: 193).

يعرفه أول ويفر (ole weaver): "بأنه قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية" (بوحنية، 2019: 31).

تعريف آخر للأمن المجتمعي على أنه أمن الجماعة والفئات الاجتماعية، التي قد تختلف في اللغة والعرق والتاريخ والدين والقيم الثقافية والأخلاقية والتي تعكس في مجموعها الهوية والتصور الذاتي لهذه الجماعات فالامن المجتمعي يركز على تقوية الهوية والخصوصية الجماعية وايضا الحفاظ على سلامتها (بن عثمان، 2017: 67).

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أنّ الأمن المجتمعي هو حماية المجتمع عبر تكريس وتقديس الدّين واللّغة والمحافظة على العادات والتّقاليد، وحمايته من التّحديات التي تهدّد بقاءه وتجانسه.

2.3. مرتكزات الأمن المجتمعي

يرتكز الأمن المجتمعي على المجتمع ليس في بنائه وتنظيمه بل على هويته، لذا يركز المجتمع على ما يلي:

➤ سلسلة الأفكار والممارسات المحددة للأفراد، كأعضاء من مجموعة اجتماعية فالمجتمع يتمحور حول الهوية وحول التّصور الذاتي للطوائف وللأفراد الذين يعرفون دوائهم كأعضاء من طائفة معينة. وإذا كانت المجتمعات هي التي تمثل مركز الاهتمام في الإشكالية الجديدة للأمن فإنّ مسائل الهوية والهجرة، هي التي ترسم الإدراكات القاعدية للتهديدات وعليه فالمجتمعات تتمركز بالأساس حول الهوية. (بوحنية، 2019: 37)

➤ يقوم على توفير الأمن للمواطنين، ويؤمن الفكر والمعتقدات، ويحافظ على العادات والتّقاليد والقيم (بن متعب بن رزيق، 2014: 60)

➤ الهوية جوهر للشخصية المجتمعية التي محورها ما يلي: الفرد، باللغة، والتّاريخ، والدين، وأعراف (علاق، 2018: 105)

➤ وهو قدرة الحكومات والأفراد والجماعات على حفظ وصيانة قيم المجتمع، ويهتم بقواعد التّعايش وطبيعة السلوكيات الفردية والجماعية، ويعرف الأمن المجتمعي على أنّه قدرة المجتمع على المحافظة على شخصيته الأساسيّة في الظّروف المتغيرة أو التّطورات المقبولة، (الدويدري، 2013: 101).

➤ الأمن المجتمعي يتميز بعدم وجود الظواهر التّالية: النّمو الديمغرافي السّريع، الفقر، الهجرة، التّدفق الواسع للاجئين وفقدان الشّعور بالانتماء (سلام، 2018:

➤ الحماية من المخاطر حيث عبّر عنه إحسان محمد الحسن بسلامة الأفراد والجماعات من القتل والأخطار الدّاخلية والخارجية التي تتحدّاهم، كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد، والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتّخريب أو السّرقَة" (الدويدري، 2013: 101).

من خلال هذه المرتكزات نستنتج أن الأمن المجتمعي يركّز على هوية المجتمع، وعلى انتماءاته، ومعتقداته وقيمه المشتركة، ويركز على بقاء فردا كان أو جماعة، وعلى تحقيق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع وعلى حمايته من المخاطر بكلّ أشكالها.

3. المقاربة النظرية لموضوع الدّراسة

لفهم حيثيات موضوع الدراسة، لابد من التّعرف على أهم المقاربات النظرية التي تركز على تفسير واقع التّحديات الأمنية على الأمن المجتمعي، لذا تحاول هذه الدراسة التّطرق لمدرسة كوبنهاغن للتعرف على تصورها للأمن المجتمعي، وتم التّطرق لمقاربة مركب الأمني الإقليمي باعتبار أن هناك تداخل بين الأمن الإقليمي والتّحديات الأمنية الجديدة فالأوضاع الإقليمية هي التي تدفع ببروز التّحديات الأمنية، والعكس بروز هذه الأخيرة سينعكس على كل الإقليم، فلا مجال للحديث على أمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى، حيث أصبح أمن الدولة مرتبط بأمن جيرانها، ولا يتحقق الأمن المجتمعي إلا بتحقيق الأمن الإقليمي.

3.1. الأمن المجتمعي في تصور مدرسة كاوبنهاغن

تعدّ مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي تحدثت عن الأمن، وتركّزت دراسات مدرسة كوبنهاغن حول التّجليات الاجتماعية للأمن، ومن أهم مفكرها باري بوزان (Barry Buzan) (بوحنية، 2019: 23)، ومن أهم قضايا الأمن والتّحديات الأمنية التي تمّت معالجتها من طرف مدرسة كوبنهاغن؛ قضايا الهجرة والصّحة والسياسة وحقوق الأقليات (McDonald, 2008: 1)، التي أسقطت كل المعتقدات التّقليدية للأمن، حيث لم

يعد التهديد الأمني باستخدام القوة العسكرية الوحيد الذي يهدد الدول، ولا الوسيلة الوحيدة لتوفير الأمن (4: 2019، Asiimwe)، يرى باري بوزان أنّ المأزق الأمني يدور حول الهوية (Identity) أو ما يسمّيه (المأزق الأمني المجتمعي)، فعندما تشعر مجموعة ما بغياب الأمن إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم ويشتت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها (حجاج، 2021: 194).

3. 2. مقارنة الأمن الإقليمي (مركب الأمن الإقليمي)

يعدّ باري بوزان أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي (SECURITY REGIONAL) في كتابه المشهور (People, States, and Fear : The National Security Problem) للتعبير على علاقات التبادل عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل، أنتجت في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية (بومليك، تيغزة، 2021: 465)، الأمن الإقليمي (REGIONAL Security or regional securitization) أصبح من أهم القضايا السياسية الدولية والأمن الدولي، سواء من خلال التأثير والتأثر، والدور الذي يتخذه داخل البناء المؤسسي ومجمل التفاعلات المتبادلة داخل الوحدة الإقليمية، والأمن الإقليمي يتضمن إطارا من الديناميكيات المختلفة حسب نوعية القوى الفاعلة فيه ونوعية المنافع والتحديات المشتركة المتخطية للحدود (الحراثي، 2016: 36)، يمكن الحديث على المساهمات المميّزة لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية كانت بشكل رئيسي مفاهيم الأمن المجتمعي الذي أدى إلى "نظرية مجمع الأمن الإقليمي، لباري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Weaver) وهانسن (Hansen) (5: 2019، Asiimwe).

الأمن الإقليمي هو أمن مجموعة من الدول المترابطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي دولة فيه خارج النظام الإقليمي، لهذا الصّدد استخدم باري بوزان مصطلح المجمع الأمني الإقليمي (regional security complexe)، حيث عرفه أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما جعل من غير الممكن النظر واقعيّا لأمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى (بوحنية، 2019: 33)، حيث لا تملك الدولة القدرة على مواجهتها بمفردها ومنها التلوث البيئي، انتشار أسلحة الدمار الشّامل، الألغام الأرضية، مشكلات اللاجئين، الإرهاب، والجريمة المنظمة فهي تهديدات تفوق قدرات الدولة (سلام، 2018: 86)، لدى تحدث رواد هذا الاتجاه على فكرة مركب الأمن الإقليمي للتعاون بين مجهودات دول الإقليم لتحقيق الهدف المشترك وهو الأمن والاستقرار.

4. أسباب تأثير التهديدات الأمنية الجديد لدول الجوار على الأمن المجتمعي في الجزائر

4.1. الأهمية الجيوستراتيجية

من النّاحية الجيولوجية تنقسم الجزائر إلى جزئين: إقليم شمالي وإقليم جنوبي، وذلك راجع إلى التّطورات الجيولوجية التي مرّ بها الإقليم، ويفصل بين هذين الإقليمين سلسلة الأطلس الصّحراوي، وهو أقدم تكوين قاري، وتنتشر في الإقليم الشّمالي تكوينات حديثة بسبب التّطورات الجيولوجية، وتقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، بمساحة تدر 1.865.813 كيلومتر مربع (بلقاسمي، 2021: 96-97)

إن الجزائر بمكانتها الاستراتيجية تتعدّى الدّائرة المغاربية والسّاحلية إلى المستوى الإقليمي، ما يعادل 8 % من المساحة الكلّية للقارة الإفريقية، لتصبح على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة (دحموح، 2018: 67)، وتتميز بموقع جيوسراتيجي فهي تمثّل بوابة إفريقيا بعدّها من الدول السّاحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فلا شك أنّ النفاذ إلى البحر الأبيض المتوسط هو أحد المواقع العالمية المفضلة، فالدولة التي لها واجهة بحرية تكسبها العديد من المزايا فقد يعطيها ذلك الموقع أفضليات من

الناحية التجارية بسبب سهولة التّواصل والتّنقل (بوحنية، 2017: 21). كما أن موقعها سمح لها بأن تتوسط الدول الإفريقية بل وكذلك تعتبر حلقة وصل بين كل القارات الآسيوية والأوروبية والأمريكية.

4. 2. الحدود المشتركة

الحدود تتميز بمجموعة من أنواع منها الحدود الطبيعية والغير طبيعية، أو المصطنعة نتعرف عليها فيما يلي: (جلولي بوجليطية، 2018: 122-127)

➤ الحدود الطّبيعية هي حدود طبيعيّة تخضع للعوامل الجغرافية الطبيعية، وهي التي تتم فيها عملية رسم الحدود في المجال الجغرافي، مثل المجاري المائية والأنهار الغابات.

➤ الحدود غير الطّبيعية: وهي عكس الحدود الطّبيعية، وهي من صنع البشر، وتنقسم بدورها إلى صنفين: صنف من الحدود التّاريخية وهي حدود سياسية قديمة، أمّا الحدود المفروضة وهي التي تفرض عليها من خلال تدخل أطراف خارجية أو من خلال سيطرة دولة قويّة.

فالجزائر بحكم موقعها وشساعة مساحتها، تتقاسم حدودها البرية مع 7 دول، 5 عربية واثنتان إفريقية على 3 جهات، يحدها من الشّرق: تونس وليبيا مجتمعة بـ 1893 كلم، بينما يحدها من الجهة الجنوبية: النيجر ومالي مجتمعة بـ 2332 كلم، ويحدها من الجهة الغربية المغرب الأقصى، الصّحراء الغربية، موريتانيا مجتمعة بـ 2081 كلم (دحموح، 2018: 67)، وعليه تبقى الحدود البرية الجزائرية مع دول الجوار على طول يفوق 6000 كلم بحاجة إلى البحث عن آليات أكثر فاعلية كفيلة بتحقيق الأمن الحدودي الجزائري (جعبوب، 2020: 10)، فالجزائر تعد البلد الأكبر من حيث المساحة في إفريقيا، تقع في شمال إفريقيا يحده 7 جيران ويمتد على شريط حدودي يتجاوز 6500 كلم، إلّا أن الأوضاع التي تمر بها دول الجوار، جعلت هذه الحدود المغلقة في الجهة الغربية مع المغرب منذ سنة 1994 وشبه مغلقة مع ليبيا ومالي والنيجر ومفتوحة أمام تونس. (براقدي، 2018 : 233).

3.4. انعدام الاستقرار في دول الجوار

موقع الجزائر الجغرافي ضمن منطقة تتميز بكثرة الحروب وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ومما زاد في انتشار الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة اندلاع الحرب الأهلية في تونس وليبيا بداية من سنة 2011، ثم اندلاع الحرب في مالي في سنة 2012 (جعبوب، 2020: 19)،

فمنطقة الجوار الجزائري عرفت صراعات كانت لها تداعيات إنسانية خطيرة مثل جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، (محمد عبد الحليم، 2019: 93). حيث أكدت النزاعات العرقية في إفريقيا انعكاسًا حقيقياً لمأزق الأمن المجتمعي من خلال مشاهد الصراعات العرقية، التي ساهمت في هشاشة القارة وجعلها أكثر عرضة لمخاطر انعدام الأمن المجتمعي الذي إنعكس بشكل سريع على دول الجوار، عرفت الصراعات العرقية في المجتمعات المتعددة الأعراق في إفريقيا، التي نتج عنها تنافس على الوظائف والممتلكات وغيرها مثل ليبيا ومالي (7: 2019، Asiimwe)، هذه الصراعات تنعكس على الحرمان من الحقوق الأساسية كالحق في الغذاء والمياه النظيفة والخدمات الصحية والتعليم والموارد الاقتصادية والتدمير البنائي والمرافق العمومية والبنية التحتية (بن عثمان 2017: 294-295).

3.4. التدّخل الخارجي

أهم صور التدّخل الخارجي العدوان الخارجي بما في ذلك غزو الدّول الإفريقية (محمد عبد الحليم، 2019: 94) مثل التدّخل الفرنسي في مالي، وتدخل بريطانيا ودول الحلفاء في ليبيا، حيث ازداد الوضع الأمني تعقيدا، فأصبحت هذه الأزمات مصدرا لانعدام الأمن في هذه الدّول، حيث باتت تشكل خطرا على دول الجوار بشكل عام والجزائر بشكل خاص. (جعبوب، 2020: 19)

5. : الإرهاب وتحدياته على الأمن المجتمعي في الجزائر

1. 5. :تعريف الإرهاب

يكتنف مفهوم الإرهاب الغموض الذي يعاني من غياب الإطار المعياري والقيمي ويعتبر من أخطر التهديدات الأمنية ، الإرهاب (Terros) بوصفه نشاطا عدوانيا عنيفا موجها ضد سلامة الأشخاص أو الدول وقادرا على التطور والتكيف، بحيث يتعذر التنبؤ بالأهداف أو الأدوات أو المسالك المتبعة لذلك النشاط، إن سرعة الإرهاب في العثور على ثغرات الدرع الأمنية والمجتمعية تفوق سرعة الحكومات في سدها، فالجديد هو ليس الإرهاب كظاهرة بل قدرة الإرهاب المعاصر على الوصول إلى كل عتبة باب حول العالم (مزاحم خصير العبدويس، 2019: 34-35)

أنماط الجماعات الإرهابية: (أحمد عبد العليم، 2021: 17-18).

1. الميليشيات: هي قوة مسلحة تنشأ في ارض ضعيفة أو دولة فاشلة وقد تكون هذه الميليشيات تعبيرا عن مطالب عرقية أو دينية أو قبلية أو عرقية أو حتى طائفية.
2. المتمرّدون: هي حركات يتراوح هدفها بين استخدام العنف للإطاحة بالحكومة والاستقلال عن الحكومة القائمة من خلال استخدام التخريب، والنزاع المسلح وقد يكون هدفها الحصول على تنازلات سياسية
3. المنظمات الإرهابية أو الجماعات الإرهابية: تعتبر أكثر التنظيمات المسلحة عنفا وخطرا وتختلف المنظمات الإرهابية من حيث أصولها وأهدافها.
4. المرتزقة: هم كل ما يجند محليا أو دوليا يشارك في صراع مسلح أو في أعمال عدائية مدفوعا براتب مالي والحصول على اجر قد يفوق المجند في الجيوش الرسمية.

إضافة إلى تسميات أخرى للإرهاب في ظل تطور وسائله واستخداماته، مثل الإرهاب الإلكتروني الذي يعتبر من أخطر أنواع الإرهاب في العصر الحاضر نظرا لاتساع نطاق استخدام التكنولوجيا الحديثة في أعمالها الإرهابية .

أصبحت الجزائر تواجه تهديدا ليس بالجديد، لكنه يختلف في امتداده الخارجي بشكل عام والإقليمي بشكل خاص، قادما من البيئة الخارجية خصوصا من دول الإقليم، ففي الآونة الأخيرة شهدت الدول المجاورة للجزائر تهديدات خطيرة متمثلة في تزايد أعداد الجماعات المسلحة وبروز العديد من التّنظيمات الإرهابية تحت مسميات عديدة، التي باتت تشهد عدم استقرار داخلي لذا يمكن أن نتحدث على أهم هذه التّنظيمات الإرهابية في الإقليم المغاربي والإقليم السّاحل الإفريقي كدول مجاورة للجزائر.

يرجع الباحث عبد البارئ عطوان عوامل نمو الحركات الإرهابية بما فيها تنظيم "داعش انطلاقا من طبيعة الأنظمة العربية والإفريقية تجاه مجتمعاتها التي أصبحت تعاني تحديات وهي كالآتي: (سرنيع ، 2018 : 113).

- الإذلال: بمعنى الإذلال الذي تتعرض له الشّعب
- الإحباط: الذي يصاب به الشّعب انطلاقا من الأوضاع التي يعيش فيها.
- التّهميش: ففي ظل التّقسيم الطّائفي داخل الدول، تصبح الأغلبية تهمّش الأقلية الأخرى.

2.5. الجماعات الإرهابية المتواجدة في إقليم المغرب العربي

تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي: الذي ارتكب فيه العديد من الجرائم غير إنسانية كالقتل الاختطاف، التعذيب، الاعتداء، وهذا واضح من خلال ممارسات التّنظيمات الإرهابية البارزة في دول المنطقة كالجزائر، تونس، المغرب، وبشكل أكبر في ليبيا التي أصبحت مسرح للعمليات الإرهابية تحت مسميات عديدة منها ذات الانتماء المحلي، ومنها ذات الانتماء الخارجي مثال على ذلك قاعدة الجهاد في بلاد المغرب العربي، الجماعة الليبية المقاتلة، جماعة المرابطون (صندي، 2020: 407).

تنظيم الارهابي داعش: بعد زحف التّنظيم الإرهابي داعش من العراق وسوريا إلى منطقة المغرب العربي، حيث حاولت أن تجد لها مكان، لتجسيد أعمالها الارهابية

خصوصا في ليبيا حيث إستطاع التّنظيم الإرهابي السّيطرة على مساحات الصّحراء، فبعد الحرب الأهليّة في أبريل 2019 بين القوّات الليبية المسلّحة التابعة للجيش الوطني وحكومة الوفاق الوطني، استغل التّنظيم حالة الفراغ الأمني والعسكري من أجل التّمّدّد في الصّحراء الليبية لتنفيذ العديد من العمليّات الإرهابية في الصّحراء (صندي، 2020: 404 - 405)، وامتد التّهديد لدول مغربية خصوصا الصّحراء الجزائريّة نتيجة لهشاشة الحدود، حيث أن عددا من الفيديوهات المسجلة المنتسبة لتنظيم داعش فيها تهديد صريح ومباشر للجزائر (كرفاح، 2018: 130).

5. 3. الجماعات الإرهابية المتواجدة في إقليم السّاحل الإفريقي

يطلق على ذلك الحيز الجغرافي وسط إفريقيا والذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، أي دول السّاحل تميز المنطقة الوسطيّة الواقعة بين الصّحراء وإفريقيا الاستوائية يغلب عليها الطّابع الصّحراوي، أي يغطي القوس الممتد من السّودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقّة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد بقوس الأزمات والتي تشهد أزمات أمنية متوالية، أو تتأثّر بأزمات دول الجوار فيتأزم حالها؛ ويشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصّحراء (4: 2010: Ikhlef،).

كما أنّها تعتبر مكان أمن للجماعات الإرهابية مثل القاعدة (بلخثري، 2021: 354). وكأمثلة عن نشاط العمليات الإرهابية في مالي والنيجر جماعة بكوحرام (جعبوب، 2020: 19). هذا الأخير الذي غير اسمه إلى الدولة الإسلامية في منطقة غرب إفريقيا دليلا على توسيع نشاطه في منطقة (صندي، 2020: 407).

كان لأزمة مالي تأثير مباشر في إحياء النّشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي من جديد. حيث تحوّلت مالي إلى منطقة ارتكاز مهمّة للتنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا، سواء من خلال اعتبارها ملاذا آمنا للإرهابيين أو معتقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو جهة نهاية نشاطهم (بوحنية، 2015: 484)

انتشار داعش في منطقة الساحل الإفريقي ففي تسجيل مرئي أعلن أبو بكر البغدادي قبوله بيعة جاعته من بوركينافاسو ومالي، مؤكّدا في تسجيل آخر أنّ عمليات تنظيم داعش مستمرة في مالي(صندي، 2020: 406).

4.5. انعكاسات الإرهاب في دول الجوار على الأمن المجتمعي في الجزائر

أصبح الأمن المجتمعي في الجزائر في ظل انتشار الإرهاب في الإقليم المغاربي وإقليم الساحل الإفريقي، يعاني العديد من التهديدات التي تمسّ بالفرد والمجتمع فالأمن المجتمعي أصبح مهددا بما يلي:

- انتشار الخوف والرّعب لدى الفرد والمجتمع الجزائري
- انتشار القلق مما يدفع الفرد والمجتمع البحث عن طرق الحماية
- التهديد بانتشار التّطرف الفكري يدفع بالمسّاس بالهوية الوطنية
- تشويش القيم المشتركة للمجتمع الجزائري
- يدفع بالتّفكك والانقسام داخل المجتمع الجزائري
- يساهم في انتشار الصّراع بين المجتمع والدولة
- إثارة الإثنية والعرقية في وسط المجتمع الجزائري

6. تحديات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي في الجزائر

في هذا المقام نحاول فحص انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي في الجزائر، فلا يمكن الخوض فيه دون التّعرف على ماهية الهجرة غير الشرعية، الهجرة كهجرة برزت منذ القدم فهي ظاهرة تاريخية مرت بمراحل تطورت وإرتبطت بمراحل تطور البشرية (الطراونة، 2022: 31). لكن في الآونة الأخيرة عرف العالم ما يصطلح عليه بتزايد أعداد الهجرة غير شرعية التي باتت تشكل خطرو وتحدي على الدول بحيث فاقت وتجاوزت حدودها وطاقاتها.

الهجرة غير الشرعية هي نوع من أنواع الهجرات التي لم تحترم فيها الإجراءات القانونية في عملية الانتقال من بلد إلى آخر، وهناك العديد من الأسباب للهجرة منها نذكرها كالتالي: (الطراونة، 2022: 40-41)

• العوامل الاقتصادية: الهجرة بسبب تدني المستوى الاقتصادي

• العوامل الاجتماعية: عوامل تتعلق قومية

• العوامل الدينية: التعصب الديني

بالإضافة لعوامل أخرى سياسية، كانهدام الاستقرار السياسي الحروب النزاعات العرقية، وكذلك عوامل بيئية قساوة المناخ، الجفاف التصحر كلها تدفع للهجرة للبحث على مناخ ينع للحياة

يمكن الإشارة في العوامل المسببة للهجرة من الدولة ما تكون في مجملها عوامل تعبّر عن تحديات في مختلف المجالات التي تم ذكره سابقا، بينما الدولة المستقبلية في نظر المهاجر هي التي توفر له حولا لتلك الظروف التي يعاني منها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والأمني.

مسألة الهجرة غير الشرعية أرهقت صانع القرار الجزائري منذ فترة، وازدادت تأثير أحداث ليبيا على الأمن المجتمعي في الجزائر، مثلا عرفت الأزمة الليبية هجرة الطوارق من ليبيا نحو جنوب الجزائر، هذا ما قد يعرض الجزائر في خطر نقل النزاع الاثني للجزائر، خصوصا أنهم يؤمنون بفكرة الانفصال ولا حدود تفرق بين أعضاء الجسم الواحد المتفككة في دول مثل الجزائر ومالي التي تهدد التجانس الاجتماعي، وحادثة غرداية دليل على خطر إنتشار شرارة الصراع في الجزائر بعد صراع بين الملكية والإباضين (بالجيلالي، 2019: 129)، هذا النوع من الصراعات يهدد الأمن المجتمعي في الجزائر حيث يمكن أن تستخدم كورقة لتقويض الاستقرار من أجل تعزيز مصالح معينة، القيام باختراق معين، تقسيم دولة (مصباح، 2020: 51). تكاد لا تخلو الشوارع الجزائرية من

المهاجرين غير شرعيين الأفارقة القادمون من دول تعاني تحديات أصبحوا يساومون فيها على هوياتهم بل حتى على أجسادهم وأرواحهم وهذا يشكل خطر على الأمن المجتمعي في الجزائر.

إضافة إلى التشابك في العلاقات الأسرية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية، وتتقاطع قبائل التوارق المتواجدة في المناطق الصحراوية الجزائرية كالهقار، جانت، تمنراست، أدرار خاصة بعد ظهور انفلات الأمني في كل من مالي والنيجر وليبيا، وهو ما ظل يشكل هاجس بعض الحركات المسلحة في إقامة دولة ترقية (دولة الطوارق) قرب الحدود الجزائرية الجنوبية في إقليم أزواد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تمرد الأقليات الترقية المتواجدة فيها، حيث يتمتع توارق في دول الساحل الإفريقي المنتشرين على الحدود الجزائرية بحرية شبه مطلقة للتحرّك بين الجزائر ومالي والنيجر (غربي، دالع، 2021: 571).

فالجزائر بحكم موقعها تشكل مركز عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء خاصة وأنها تتقاسم حدودها مع عدة دول من أفريقيا، كما تتميز باتساع حدودها فهي أكبر الدول المتوسطة مساحة، هذه الشّساعة تجعل عملية المراقبة صعبة بالخصوص من الناحية الجنوبية المترامية الأطراف إذ إن الحدود البرية الصحراوية تشكل حوالي 80% من طول حدود الجزائر (بلخثري، 2021 : 353).

من أهم الممرّات الحدودية التي يتخذها المهاجرين غير الشرعيين أهمها من لاغوس وبنن سيتي، مرورا بكانوو سيكوتو في شمال نيجر، ثم عبر الحدود إلى مرادي زيندر في النيجر وارليت في الشمال وبعدها إلى تمنراست في جنوب الجزائر، وبعدها يتشتت المهاجرين نحو شمال المتوسط نحو البلدان الساحلية الجزائرية (بوحدّة، 2020: 143).

تنصرف التّحديات اللّينة إلى إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي للجزائر نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغريبة، وغياب الشّعور بالانتماء ما يشكل خطرا على عناصر الهوية الوطنية، وانتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة كالسّيدا والملاريا نتيجة ميل

البعض منهم إلى ممارسات غير الأخلاقية كالدعارة وغيرها (بلخثري، 2021، ص 354). كما أنها تساهم في زيادة نسبة الإجرام في مناطق الأكثر تواجدا خصوصا في الولايات الصحراوية حيث تسجل تزايد في السرقة والاحتيال (الطراونة، 2022: 42).

الإخلال بالبناء الديمغرافي يؤثر على الأمن المجتمعي، فنجد اختلالا في التوازن السكاني، وبتالي زيادة المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، فهناك إحصائيات تشير إلى وجود أكثر من 34 جنسية في منطقة تمنراست وإليزي، مما يهدد كيان السكان الأصليين اختلال التوازن الإثني في الجزائر، وظهور أقليات وعرقيات دخيلة عن المجتمع الجزائري، تمارس الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية المؤثرة على الهوية والثقافة الوطنية، وانتشار قيم وعادات جديدة كالنسول والتشرد، وأصبح يشكل انتشار العديد من الأعراق والعديد من الديانات والثقافات تهديد للتجانس الاجتماعي (بوحادة، 2020: 147).

7. الجريمة المنظمة عبر وطنية وتحدياتها على الأمن المجتمعي في الجزائر

الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي مجموعة منظمة بشكل عابر للحدود، وهي على درجة من التنظيم والإمكانات والمعرفة والكفاءة تسعى لتحقيق مكاسب مالية وغير مالية بوجه دائم، من خلال اقتراف كل ما هو غير مشروع وبشتى الوسائل، (المقبل، 2018: 109) ومن أهم أخطار أعمال الجريمة المنظمة لتمويل النزاعات الدينية والعرقية.

إن الجزائر مهددة بخطر انتشار الجريمة المنظمة القادمة من دول المغرب العربي، وكأمثلة على هذه العمليات الإجرامية لمتاجرة بالمخدرات، الاتجار بالبشر، الأسلحة الخفيفة والفتاكة، تزيف العملات، الاتجار بأعضاء البشر... (سلام، 2018: 110)

أما في الساحل الإفريقي أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المزرية إلى انتشار الجريمة المنظمة، وارتباطها بشكل وثيق بارتفاع نسب الفقر في ظل تزايد عدد السكان، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن النيجر تعد ثاني أفقر دولة في العالم (جمال ثابت، 2005: 1) حيث ذهب أغلب الذين يعانون الفقر في الساحل الإفريقي للربح السريع والغير مشروع عبر ممارسة الجريمة المنظمة، أصبحت منطقة

السّاحل جنة إنقاذ جماعات الجريمة المنظمة، كما هو مشار إليه في تقارير الأمم المتحدة، حيث يمر 30 إلى 40٪ من تهريب المخدرات في العالم عبر هذه المنطقة، و تعد ثاني أكبر سوق سوداء لتجارة الأسلحة، (بلخثري، 2021: 354). إضافة إلى تهريب البشر، وتهريب السلع والبضائع.

للمجريمة المنظمة انعكاسات خطيرة على المجتمع وهذا من أكثر التهديدات التي تواجه الجزائر في ظل انتشارها في دول الجوار على سبيل المثال لا الحصر تلعب المخدرات دور مباشرًا في انتشار العنف داخل المجتمع، وتفشي الجريمة بمختلف أشكالها من السرقة والنّصب والاحتيال والتّعدي على الغير وتبييض الأموال... الخ، هذا ما يؤدي إلى تهديد النسيج الاجتماعي وتماسكه، كما ترتبط المخدرات بجرائم إقليمية ودولية كالجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب وتجارة السّلاح، حيث تشكل بنية علائقية من التهديدات والمخاطر على الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي (بوسكين، 2019: 1339). إن انتشار الأعمال الإجرامية ستكون سببا في انحلال الأخلاقي داخل المجتمع الذي يساهم في زيادة الصّراعات والانقسامات المجتمعية، وبالتالي تصبح الدّولة تعاني تحديات الأمن المجتمعي الذي يعكس سلوكيات معادية للقيم والعادات وتفكك روابط المجتمع.

8. نحو مقارنة وقائية لحماية الأمن المجتمعي من التهديدات الأمنية

في هذا الصّدد نتحدث عن أحد أهم الاستراتيجيات الوقائية، التي تسعى من خلالها الجزائر تحقق الأمن المجتمعي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من المغرب العربي والسّاحل الإفريقي. حيث تحاول الجزائر في هذه الاستراتيجية تطبيق مقارنة مركب الأمن الإقليمي، لتوفر شروط تحقيقه وهي كالتّالي: إقليم واحد وتحديات مشتركة، عبر تكريس التّعاون المشترك بينها وبين دول الإقليم، خصوصا مع تونس وليبيا ومع دول السّاحل الإفريقي.

لعب العمق الجيواستراتيجي للجزائر دورا في عدة منطلقات جيوسياسية، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية لحفظ أمنها وأمن دول الجوار (بلقاسمي، 2021: 143). فالجزائر

كانت واعية بحجم المخاطر التي تحدثها الإضطرابات المتكررة في دول المغرب العربي وفي دول الساحل الإفريقي على الأمن المجتمعي الجزائري، ومدركة حجم المأزق المجتمعي الذي عاشته الجزائر في 22 فيفري 2019، الذي التزم فيه الناس بالنزعة السلمية المطالبة بالانتقال الديمقراطي(مصباح، 2019: 36)، حيث حاولت العديد من الأطراف إثارة الانقسامات السوسيو-ثقافية لتجد طريقها بسهولة نحو النفوس الهشة فكريا وإجتماعيا بتأثير داخلي وخارجي(مصباح، 2019: 39) لتعبير عن الظروف الداخلية وعلى ضغوطات التهديدات الأمنية الجديدة، لدى حاولت الجزائر دعوة دول الجوار للحوار وللتعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة لكل دول الإقليم، كانت بدايتها مطالبة دول الجوار بتكريس الحوار وتبني مبادئ الديمقراطية حيث قال أسيموي بوسكو (Asiimwe Bosco) بضرورة تكريس الديمقراطية لأنها الأساس الضامن لتحقيق الأمن المجتمعي في الدول الإفريقية (Asiimwe، 2019: 7) لاعتبار أن الأنظمة الديمقراطية تركز مبادئ الأمن المجتمعي كالحوار، العدالة والمساواة، وحقوق الإنسان، وإحترام القيم وتقديسها... للقضاء على الأنظمة التسلطية التي كانت أحد أسباب لظهور التهديدات الأمنية الجديدة.

أما عن الأزمات التي أحدثتها قبائل التوارق في ليبيا وفي مالي دفع الجزائر للتعاون مع كل من ليبيا ومالي من أجل القضاء على الفكرة الانفصالية بالحوار وبتحسين ظروف التوارق في هذه الدول، وبالتنسيق المشترك لإيجاد حلول مشتركة تفيد كل دول الجوار من أجل تجاوز التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب (تنظيم القاعدة، وتنظيم داعش)، وتنسيق مشترك من أجل الحد من موجة الهجرة غير الشرعية، والقضاء على شبكات الإجرام التي تقوم بترويج المخدرات والسلاح ومتاجرة بالبشر...، ومن أجل تحقيق أمن مشترك والقضاء على التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي والساحل الإفريقي لا بد من تكريس التنمية في مختلف المجالات لحل المشكلات كالفقر، البطالة، التهميش، التهديد، الخوف... المسببة في ظهور هذه التهديدات (محمد عبد الحليم، 2019: 124)، ليتحقق بذلك الأمن المجتمعي لكل دول الإقليم. فالجزائر لا يمكن أن تحقق أمن

مجتمعي وهناك تهديدات أمنية، وانفلات الأمن المجتمعي في دول الجوار، فأمن الجزائر يتحقق بأمن دول الجوار وهذا لا يتحقق إلا بتجسيد مقاربة مركب الأمن الإقليمي .

لكن هذه المقاربة تواجه تحديات على المستوى المغربي وعلى مستوى الساحل الإفريقي فالدول المغربية تعيش حالة تشردم من دولة إلى أخرى من خلال اختلاف التهديدات من دولة إلى أخرى، إلى إشكالية الحدود وقضية الصحراء الغربية والأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية الخطيرة، جعلت من أولوياتها الأمن الوطني على حساب الأمن الجماعي(بلقاسمي، 2021: 145). أما في الساحل الصّعبة تكمن في حجم التهديدات التي تواجهها المنطقة خصوصا حجم التّدخلات الخارجية بحجة محاربة الإرهاب (بلقاسمي، 2021: 145)

الجزائر لم تكتفي بالتركيز على البيئة الخارجية بل عملت على الموازنة مع البيئة الداخلية، حيث عملت على تسخير إمكانيات مادية وبشرية ضخمة للحفاظ على أمن الحدود، خاصة في المناطق الجنوبية (جعبوب: 2020: 19)، إضافة إلى إصلاحات عديدة لتوثيق العلاقة بين الدولة والمجتمع، ووضع إصلاحات لتأكيد على هوية الشعب الجزائري كاللغة والدين والعادات والتقاليد، وتسخير الجيش وأجهزة الأمن لحماية المجتمع الجزائري من الانقسامات بأي شكل من الإشكال كمنع الأفكار التحريضية، الانتقامية .

الخاتمة:

نستنتج ممّا سبق ما يلي:

- أن الأمن المجتمعي من أكثر المتغيرات البحثية إثارة للجدل لارتباطه بالمجتمع، ويقصد به حماية هوية المجتمع من التّحديات الأمنية الجديدة(الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية)، ودرجة الأمن فيه تقاس بالتّمسك بالهوية وباللغة والدين وبالقيم والعادات والتّقاليد، حيث يكون أكثر حماية من التّهديدات العابرة للحدود وللقارات.
- الأمن المجتمعي في الجزائر يواجه تحديات أمنية خطيرة بسبب اختراق حدوده من طرف أعداد هائلة من الأشخاص، باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين أو منخرطين في التّنظيمات

الإرهابية أو الأعمال الإجرامية، حيث انعكست على المجتمع الجزائري تحت مسمى مأزق الأمن المجتمعي.

- هوية المجتمع الجزائري مهددة من طرف هويات إفريقية عديدة، ما ينتج عنه قيم عديدة وعادات وتقاليد جديدة، ما يخلق تضارباً بين هوية المجتمع الجزائري وهويات الأخرى.
- الأمن المجتمعي في الجزائر مهدد بالتفكك في حال تعدد الأجناس الإفريقية في الجزائر مما يساهم في انتشار أفكار الانفصال على سبيل المثال التوارق .
- الأمن المجتمعي مهدد بانتشار قيم معادية لقيم المجتمع الجزائري، إنتشار الخوف وإنعدام الأمان، انتشار الأعمال غير الإنسانية .
- كتوصيات للحماية الأمن المجتمعي في الجزائر في ظل انتشار التهديدات الأمنية الجديدة نذكرها فيما يلي:

- حماية الأمن المجتمعي عبر الإصلاحات السياسية بتكريس مبدأ الحوار بين الدولة والمجتمع.
- حماية الأمن المجتمعي عبر التنشئة الاجتماعية الصحيحة، بترسيخ قيم الدين واللغة وحماية العادات والتقاليد.
- المزيد من التعاون بين الجزائر ودول الجوار لارتباط الأمن المجتمعي في الجزائر بالأمن في دول الجوار.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

- أحمد عبد العليم، حسن. (2021). *الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على استقرار السياسي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.*
- الأقداحي، هشام محمود. (2018). *الحراك السياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.*
- بالجيلالي، محمد. (2019)، *التداعيات الإقليمية للفشل الدولتي في منطقة شمال إفريقيا، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.*

- براقدي، سليم.(2018). الجوار الجغرافي بين منطق التكامل الإقليمي و تقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الأمن عبر المجالات الحدودية، تحرير: بهلول نسيم، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج،الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، صص 251 - 297 .
- بلخثري، نجية.(جوان 2021). "تحديات الهجرة غير الشرعية في الجزائر: بين الأمن الإنساني للمهاجرين والأمن القومي الجزائري"، مجلة السياسة العالمية،المجلد05 ،العدد2، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ص ص 351-362 .
- بلقاسمي، مولود.(2021). السياسة الإفريقية للجزائر مقومات جيواستراتيجية وأزمات أمنية، الأردن:دار الحامد للنشر والتوزيع.
- بن عثمان، فوزية.(2017). حقوق الإنسان السياسية وإشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي دراسة لبعض نماذج الحكم جمهوري ملكي الجزائر-المغرب، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع.
- بن متعب بن رزيق، عبد الله.(2014) ، "نظريات الأمن الاستراتيجي"، الأمن والحياة،المجلد33 العدد484، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- بهلول،نسيم.(2020).الجزائر :دبلوماسية أمنية افريقية رائدة. تحرير: بوحنية قوي، في جيولوجيا القارة الإفريقية جلد السياسة،الأردن:دار حامد للنشر والتوزيع. صص 307-352.
- بوحادة، سارة.(فيفري 2020). "تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، صص 139-153.
- بوحنية، قوي.(2019). مقدمة المشرف. تحرير: بوحنية قوي، في إدارة المعضلة الأمنية، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.صص 23-40.
- بوحنية، قوي.(2017). الجزائر والتحديات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- بوحنية، قوي.(2015). الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي. تحرير: بهلول نسيم، في فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ص ص 481-496.
- بوسكين، سليم. (سبتمبر 2019). "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التحديات الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد2، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص ص 1328 – 1347.
- بومليك، نوال، تيغرة، زهرة.(اكتوبر2021). "الهندسة الإقليمية للأمن : نظرية مركب الأمن كمقاربة تفسيرية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجلد 5، العدد2 ، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 463 - 477.

- جعوب، محمد. (جوان 2020). "منطق الأمن الحدودي في الجزائر"، *مجلة مدارات سياسية*، المجلد 4، العدد 3، الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ص ص 9-26.
- جلولي بوجليطية، سمية. (2018). *قياس قوة الدولة في ظل مورفولوجيا الحدود السياسية*. تحرير: بوحنية قوي، في *إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج*، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ص ص 107 - 161.
- جندلي، عبد الناصر. (2007). *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*، الجزائر: دار الخلدونية.
- جمال ثابت، هالة. (2005). "الفقر في إفريقيا واستراتيجية اختزاله" *القرارات الإفريقية*، العدد 2. ص ص 1-14.
- حجاج، مراد. (2021). "تحديات وآفاق الأمن المجتمعي في ظل التحولات السياسية 2011-2020"، *مجلة مدارات سياسية*، المجلد 5، العدد 1، الجزائر: مركز مدار للمعرفي للأبحاث والدراسات، ص ص 191-208.
- الحراشي، ميلاد مفتاح. (2016). *التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط*، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- دحموح، طاهر. (مارس 2018). "الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي"، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 16، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي، ص ص 61-78.
- الدويدري، فايز محمد. (2013). *الأمن الوطني*، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- سرنيج، جميلة (يناير 2018). "تنظيم" داعش... "النشأة والنتائج"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المجلد 2، العدد 6، ألمانيا: مركز الديمقراطية العربي، ص ص 110-128.
- سلام، سميرة. (2018). *تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة*، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الطراونة، حكمت. (2022). *الهجرات القسرية بين سندانة التطرف ومطرقة الإرهاب*، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- طشطوش، هائل عبد المولى. (2012). *الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد*، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- علاق، جميلة. (2018). "الأمن المجتمعي : مقاربة في المفهوم و العناصر"، *مجلة البحوث السياسية و الإدارية*، العدد 12، الجزائر: جامعة زيان عاشور، ص ص 333-348.
- غربي، عبد الوهاب، دالع، وهيبة. (2021). "مسألة الأمن الهوياتي في الجزائر علاقة الهوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد 12، العدد 01، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص ص 566-581.

- كرفاج، ليلي(2018)، تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي، *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد2، العدد1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، صص111-133.
- صندي، وفاء.(2020). داعش شرعنة التّوحش، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد عبد الحليم، أميرة.(2019). تطور منظومة الأمن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة. تحرير: بوحنية قوي، إدارة المعضلة الأمنية، الأردن: دار حامد للنشر والتّوزيع. ص ص 90-124.
- مزاحم خضير العبدروس، ليث.(2019). *إيديولوجية العنف المسلح في تصورات الأصولية الإسلامية المعاصرة*، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتّوزيع.
- مصباح، عامر. (2020). *الحراك الشّعبي والأمن المجتمعي في الجزائر: أرضية نظرية للتحليل*، تحرير: عامر مصباح، في *الحراك الشّعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي*، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ص ص 7-70.
- المقبل، زيد محمد.(2018). "الفاعل الأسود في السياسة العالمية: إعادة تقييم لمكانة الجريمة المنظمة عبر وطنية في السياسة العالمية المعاصرة"، *المستقبل العربي*، المجلد 41، عدد 477، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صص105-120.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Ikhlef, Abdcelelem.(2010). Le Sahel défaillant : Arce de tous les risques ?, Algérie : Geostartégie Horizon.
- Asiimwe, Bosco.(2019) . THE DOMESTICATION OF 'SOCIETAL SECURITY' OF THE COPENHAGEN SCHOOL: AFRICA IN FOCUS . Centre for Multilateral Affairs.pp1-10.
- McDonald Matt.(2008). *Securitisation and the Construction of Security*, University of Warwick.